الطلب The Demand

ان علاقات الطلب هي علاقات اجتماعية واقتصادية ذات طبيعة مزدوجة فهي لها جانب شخصي او معنوي يتمثل في الرغبة في اشباع حاجة معينة ولها جانب موضوعي يتمثل في القدرة في الحصول على السلعة او الخدمة او الشيء الذي يحقق الاشباع وهو الدخل، وهي قدرة مشروطة بتقديم المقابل او القيمة او الثمن.

فالطلب يعبر عن الكميات من سلعة او خدمة التي يكون الافراد على استعداد لشرائها عند أسعار معينة، وفي لحظات زمنية معينة، وفي أطار مكاني محدد، بافتراض السلوك الاقتصادي الرشيد عند المستهلك.

الفرق بين الطلب والكمية المطلوبة :

ان الطلب يمثل علاقة بين مجموعة الاسعار الافتراضية وما يقابلها من كميات التي تطلب عند هذه الاسعار، اذن فالطلب هنا عباره عن علاقات افتراضية ممكنة وليس تعبيراً عن علاقات متحققة بالفعل، ويمكن التعبير عنه ما يسمى بجدول الطلب أو بمنحنى الطلب.

اذن الحديث عن الطلب يتضمن الحديث عن كثير من الكميات الممكنة المترتبة على تغيرات الاسعار.

فالطلب اذن هو قائمة الكميات المختلفة التي يطلبها المستهلكون عند الاسعار المختلفة وهو عبارة عن علاقات افتراضية، ان اهم ما نشير اليه هنا ان هناك مجموعة من العناصر تكون علاقة الطلب: -

أ- مجموعة العوامل ذات الطابع الكمي، أي يمكن قياسها وتقديرها وهي تتمثل بالآتي: -

1- الكمية المطلوبة من سلعة ما.

2- الأسعار لهذه السلعة

3- أسعار السلع الأخرى والبديلة المكملة.

4- القدرة الشرائية

ب-مجموعة من العوامل والظروف والشخصية والسلوكية منها.

1- الاذواق

2- الإعلان

ج- مجموعة العوامل التكميلية

1- الزمان

2- المكان

اما الكمية المطلوبة: فهي تمثل كمية معينة من هذه الكميات عند سعر معين، اي كمية حقيقية طلبت في ظروف معينة وفي لحظة زمنية معينة.

ولكي يكون الطلب فعالا على السلعة يجب ان يكون المستهلكون راغبين في شراء تلك السلعة وقادرين أيضا على ذلك، فالرغبة وحدها لا تكفي ان لم تكن مصحوبة ومدعومة بقوة شرائية، اي القدرة على الدفع، فاذا كان المستهلك يرغب بشراء السلعة (X) مثلا وهي كتاب ولكنه لا يمتلك القدرة على شراء الكتاب فأن الطلب على هذه السلعة (X) ليس فعالا، أي ليس له تأثير على سوق السلعة (X) والقدرة وحدها لا تكفي، فاذا كان المستهلك يستطيع ان يشتري الكتاب لكنه لا يرغب في ذلك فأن طلبه ليس فعالا أيضا، اما إذا كان يرغب ويستطيع فأن طلبه سيكون فعالا وهذا هو الطلب الذي نأخذه بعين الاعتبار، اذن الطلب هو يمثل الرغبة المصحوبة بقوة الشرائية.

تحديد الفترة الزمنية :

لا يمكن دراسة العلاقة بين الكمية المطلوبة والسعر الذي يؤثر فيها من غير أن نحدد الفترة الزمنية التي يتم الطلب خلالها، وان تحديد الكمية المطلوبة وقياسها يتطلب تحديد الفترة الزمنية لان الكمية المطلوبة هي نوع من التيارات الاقتصادية التي يتطلب قياسها أمرين:

أ. تحديد وحدات القياس (عدد، قيمة معينة).

ب. تحديد الفترة الزمنية التي يتم قياس الكمية خلالها.

فمثلا اذا كان سعر سلعة ما (50) دينار فان الكمية المطلوبة منها في يوم ما هي غيرها في شهر أو سنة، لذا يتدخل الزمن هنا في تحديد الكمية المطلوبة.

أن تحديد الفترة الزمنية بالنسبة للطلب يشير الى قرار الشراء من قبل المستهلكين لكميات معينة من السلعة عند سعر معين ويتم ذلك في ظل عوامل معينة (العوامل الاخرى المؤثرة في الطلب)، وتغير هذه العوامل قد يؤدي الى تغير الكميات، لذا نتكلم عن فترة زمنية معينة ونتكلم عن ثبات العوامل الاخرى، يعني مدى الفترة الزمنية المتاحة لأجراء التعديلات اللازمة، فاذا ما تغير السعر فان استجابة المستهلكين لهذا التغير تتوقف على الفترة الزمنية المتاحة لهم لإجراء التعديلات.

دالة الطلب: وهي صيغة رياضية توضح علاقة الطلب على سلعة معينة بعدة متغيرات في الأمد الطويل منها الدخل، أسعار السلع البديلة والمكملة، الاذواق، التوقعات، الأسعار. اما في

الأمد القصير فالطلب هو دالة للسعر فقط أن العلاقة بين الكمية المطلوبة والسعر كانت مثار اهتمام التحليل الاقتصادي وتعد من أكثر الدوال دراسة في النظرية الاقتصادية، وتقوم هذه العلاقة على أساس التأثير المشترك بين الكمية المطلوبة من سلعة ما وسعرها، وهي تأخذ الصيغة التالية:

$$Qd_x = f(P_x)$$

حيث

Qd_x هو الكمية المطلوبة من السلعة (X)

f تشير الى العلاقة الدالية بين المتغيرين بين الكمية والسعر

P_x هو سعر السلعة (X)

وهذه الصيغة هي التي وضعها الاقتصادي الفرنسي كورنو عام (1801-1877) إذا وضع الكمية المطلوبة وهي المتغير التابع دالة بالسعر الذي هو المتغير المستقل.

وقد اتبع نفس الصياغة الرياضية فالراس (1834-1915) في كتاب مبادئ الاقتصاد السياسي واهم ما يلاحظ على الدالة الطلب ما يلي:

1- انها علاقة جزئية ومجردة لأنها تقوم على دراسة طبيعة التغير بين الكمية المطلوبة من سلعة ما وسعرها فقط بافتراض ثبات العوامل الأخرى المؤثرة على دالة الطلب.

2- يحكم هذه العلاقة التناقص والصورة العكسية وهذا ما يمكن ان توضحه عندما نشتق دالة الطلب بعد ذلك. فاذا كانت العلاقة بين الكمية المطلوبة والسعر عكسية، أي ان:

$$\frac{\Delta Q}{\Delta P} = <0$$

ذلك معناه ان

$$P_1 > P_2$$

$$Q_1 < Q_2$$

وبالتالي ان

$$P_1 < P_2$$

او ان

$$Q_1 > Q_2$$

وبالتالي فأن

وعند تحويل دالة الطلب الى معادلة سنحصل على

$$Qd_x = a - bpx$$

حيث a تمثل الحد الثابت وتعكس الحد الأدنى من الكمية المطلوبة بغض النظر عن السعر، وهي تمثل الاستهلاك الذاتي او المستقل و(b) يمثل ميل منحنى الطلب أي مقدار التغير في الكمية نتيجة للتغير في السعر بمقدار وحدة واحدة.

اذن

$$\frac{\Delta Qdx}{\Delta px} = -b$$

وجاءت الإشارة ميل منحنى الطلب سالبة دلالة على ان العلاقة بين الكمية المطلوبة والسعر هي علاقة عكسية وعند توصيف معادلة الطلب سنجد انها معادلة خطية ومن الدرجة الأولى ومتجانسة وبيانيا يمكن التعبير عن منحنى الطلب الخطي كالاتي:

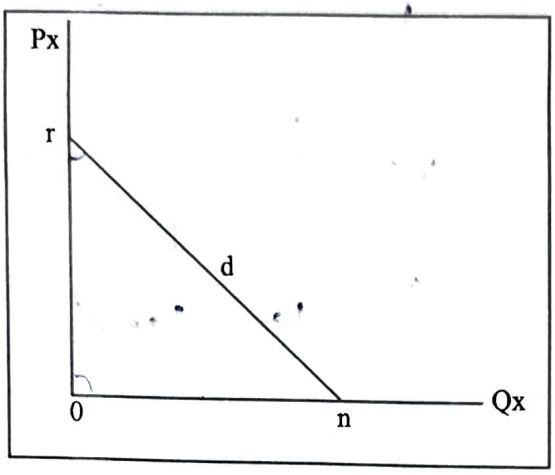

حيث تمثل (on) اقصى كمية مطلوبة عندها تكون الكمية صفر، و(0r) تمثل اقصى سعر يصل في السوق وعند إيصال النقطتين (r,n) نحصل على منحنى الطلب (d) الخطي الذي معادلته خطية، معنى ذلك انه لتحديد الحد الأعلى من الكمية المطلوبة من معادلة الطلب نضع P=0، وان d=a ، واذا ما رغبنا بإلغاء الطلب على سلعة ما نضع X.

$Qd= a-bp$

$0= a-bp$

$a= bp$

$\therefore p = \frac{a}{b}$

اما لو كانت معادلة الطلب غير خطية واتخذت الصيغة التالية :

$$Qdx = ap_x^{-b}$$

فأن منحنى الطلب يرسم على شكل منحنى وليس على شكل خط مستقيم وعند تحويل الصيغة أعلاه الى معادلة نأخذ اللوغاريتم للطرفين

$LogQd_X = Loga - bLogp_X$

وبيانيا تمثل كالاتي:

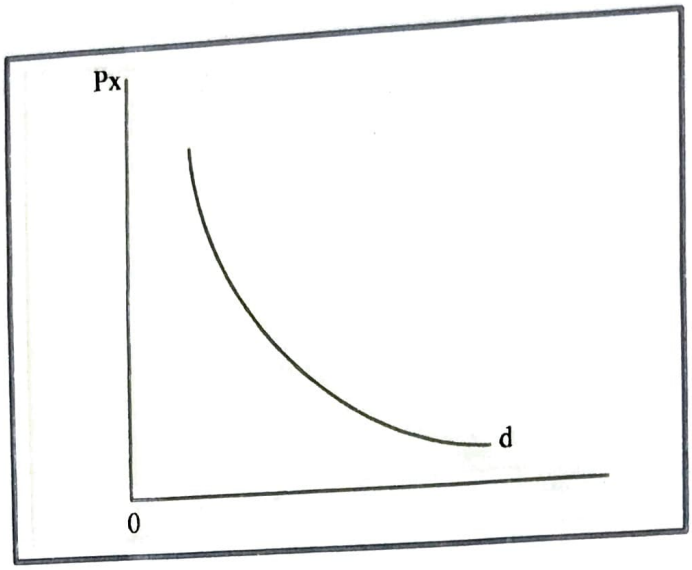

والاختلاف بين الشكلين ان الميل سيكون لمنحنى الطلب الخطي ثابت، بينما يكون متغير اتخذ منحنى الطلب شكل المنحنى وليس الخط المستقيم.

من جهة أخرى لقد اعتبر الاقتصادي الفريد مارشال في كتابه مبادئ الاقتصاد ان دالة الطلب يمكن ان تأخذ الصيغة التالية:

$$P_X = f^{-1}(Qd_X)$$

من ذلك نجد السعر اصبح متغيرا تابعا والكمية متغير مستقل وضع (f^{-1}) إشارة الى العلاقة العكسية بين المتغيرين وبيانيا تمثل كالاتي:

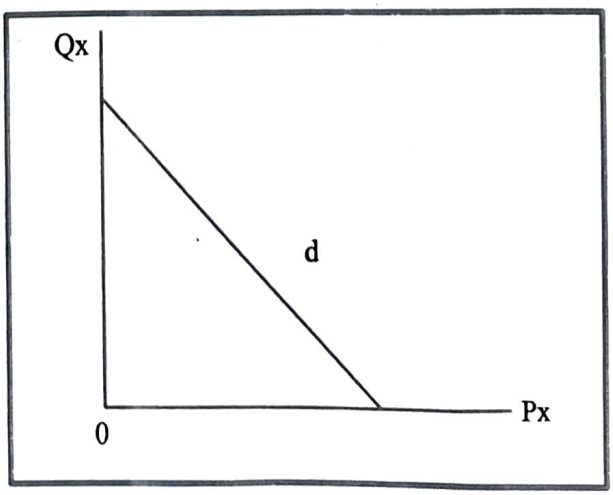

وتسمى الدالة أعلاه بدالة المبيعات في مقابل دالة الطلب

وصف معادلة الطلب اقتصادياً:

تشير a الى أنها تمثل الاستهلاك الذاتي أو المستقل أو التلقائي غير المعتمد على الدخل أي أن المستهلك يستهلك من مصادر أخرى نظراً لعدم وجود الدخل لديه كأن يقترض أو يستهلك بالرجوع الى مدخراته أو أن يبيع شيء من مقتنياته ولوازمه.

وتمثل (b) ميل منحى الطلب وبما ان المعادلة خطية اذن ميل منحنى الطلب ثابتاً وبيانياً يرسم كالاتي:

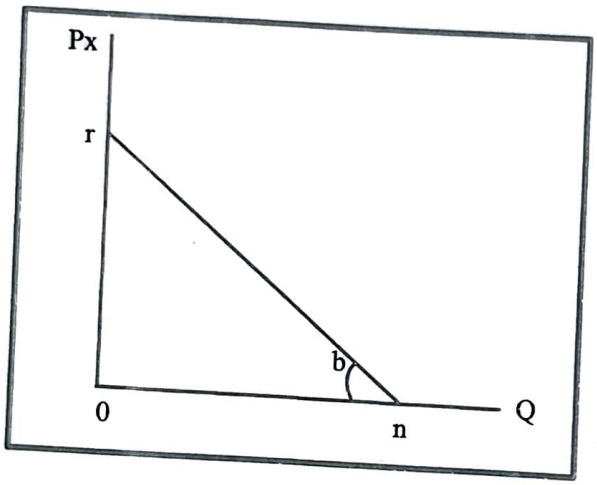

أما اشارة السالب فهي تشير الى العلاقة العكسية الموجودة بين المتغير الكمية المطلوبة من جهة والتي تتغير تبعاً لتغير السعر من جهة أخرى، لذلك فأن منحنى الطلب الذي يرسم وفقاً لهذه المعادلة يكون على شكل خط مستقيم وميله ثابت سالب. ← كما في الرسم البياني أعلاه.

جدول الطلب: هو عبارة عن جدول افتراضي يوضح الكميات من سلعة ما التي يرغب المستهلكون في شراءها مقابل كل سعر محدد لهذه السلعة.

جدول افتراضي للطلب

Qd_X	P_X
5	10
10	8
15	6
20	4
25	2

ومن هذا الجدول نلاحظ العلاقة العكسية بين سعر السلعة (X) والكمية المطلوبة منها ونجد انه كلما انخفض السعر تزداد الكمية المطلوبة من السلعة (X) والعكس صحيح، وهذه العلاقة العكسية يطلق عليها قانون الطلب، أن أهم ما يلاحظ على جدول الطلب أنه أرتبط أيضاً بفترة زمنية محدودة فأذا كان المستهلك يرغب بشراء السلعة (X) وكان سعرها مثلاً (4) دينار فأنه سيشتري منها (20) كيلو مثلاً فأن هذا التعبير ناقص وغير دقيق لأننا يجب أن نوضح هل الشراء والرغبة المشتراة ستكون خلال يوم مثلاً أو أسبوع وهكذا.

منحنى الطلب:

وفقا لجدول الافتراضي اعلاه ووفقاً لمعادلة الطلب فأن منحنى الطلب بيانياً يأخذ الشكل التالي:

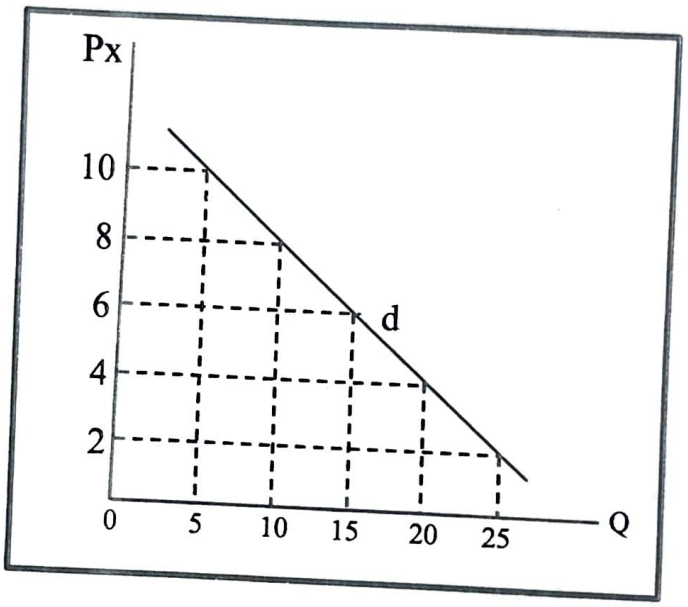

وصف منحنى الطلب :

وهو منحنى ينحدر من اعلى يسار الى اقصى اليمين وميله سالب :

$$\frac{\Delta P}{\Delta Q} = \frac{P2-P1}{Q2-Q1} = \frac{8-10}{10-5} = -\frac{2}{5}$$

قانون الطلب :

يقضي قانون الطلب على ان العلاقة بيم الكمية المطلوبة من سلعة ما ولتكن (X) والسعر لنفس السلعة هي علاقة عكسية، فكلما يرتفع السعر فان الكمية المطلوبة تنخفض،

وعندما ينخفض السعر فأن الكمية المطلوبة ترتفع وفي نفس اللحظة الزمنية وبشرط بقاء العوامل الأخرى المؤثرة على دالة الطلب الثابتة. ويجد هذا القانون تفسيرا له بالآتي:

1- الموارد المحدودة للمستهلك ممثلة بالدخل، اذ انه يسعى الى ان يجعل كلفة شراء الوحدة الواحدة اقل ما يمكن حتى يستطيع ان يشتري كمية أكبر من السلعة.
2- الاحلال، أي وجود والبدائل، فعندما يرتفع سعر السلعة (X) مثلا فأن المستهلك يحاول ان يحل محلها السلع الأخرى التي يبدو سعرها اقل من سعر السلعة (X) في نظر المستهلك، لذا سينخفض الطلب على كمية السلعة (X) بسبب ارتفاع سعرها.
3- قانون المنفعة الحدية، معنى ذلك ان المستهلك لا يشتري الوحدة الثانية من السلعة الا ان ينخفض سعرها وذلك لأنها تعطي اشباعا اقل من الوحدة الأولى، أي ان منفعتها الحدية تنخفض لذا فأنه سوف لا يشتري المزيد من السلعة الا إذا انخفضت اثمانها، وهذا ما يوضحه لنا الجدول التالي البسيط.

QX	PX	MUX
1	10	15
2	8	11
3	6	9
4	4	7

من هنا نلاحظ ان المستهلك يقبل ان يدفع لشراء الوحدة الأولى من السلعة (X) (10) دينار لان منفعتها الحدية عالية (15) وحدة منفعة، بينما لا يضيف الوحدة الثانية الا ان ينخفض سعرها الى (8) دينار لان منفعتها الحدية انخفضت الى (11) وحدة منفعة، ومن ذلك نجد ان العلاقة بين الكمية المطلوبة والسعر هي علاقة عكسية.

4- ان انخفاض السعر يدفع المستهلك الى شراء نوعيات من السلع كأن يعتبر شراؤها اسرافا عند ارتفاع أسعارها.
5- ان انخفاض الأسعار يعمل على جذب مستهلكين جدد الى السوق لك يكن سابقا في مقدرتهم شراء السلعة عن السلعة المرتفعة لها.

استثناءات قانون الطلب :

هناك بعض الاستثناءات لقانون الطلب مما يجعل العلاقة بين الكمية المطلوبة وسعرها علاقة طردية

$$Qd_X = f(P_X)$$
$$Qd_X = a + bp_X$$

نجد هنا ان معادلة الطلب جاءت بإشارة موجبة مشيرة الى ان الكمية تتأثر بالسعر بشكل طردي أي ان ارتفاع السعر يؤدي الى زيادة الكمية المطلوبة، وانخفاض السعر يؤدي الى انخفاض الكمية المطلوبة، وهو ما يسمى باستثناءات قانون الطلب وسوف نوضح ذلك بالآتي:

1- السلع الرديئة: وهي حالة خاصة من السلع الدنيا، والتي تسمى بسلعة جيفن، اذ لاحظ ان هناك فئة من المستهلكين وهم الفقراء عندما ترتفع أسعار بعض السلع ، مثل البطاطا ، الرز، فأنهم يزيدون من طلبهم عليها ، لأنه ليس بالإمكان شراء بدائل او سلع اخرى افضل منها أي ان العلاقة بين الكمية المطلوبة من السلعة الرديئة وسعرها علاقة طردية وتفسير هذه الظاهرة لا يرجع الى الطلب السلع الرديئة ذاتها ، ولكن ما يمثله من قابلية على الاحلال بالنسبة للسلع الاخرى اكثر جودة ، فارتفاع أسعار السلع الأخرى مثل اللحوم يجعل ذوي الدخول الضعيفة غير قادرين على شراءها وبذلك تحل البطاطا بدل اللحوم ويزيد الطلب عليها ، فالأصل في علاقة الطلب ان اثر الاحلال يكون موجب أي من القوة بحيث يمنع اثر الدخل ولكن هذا ينطبق فقط

+ — على السلع العادية ، التي تتناقص كميتها مع ارتفاع سعرها وتزداد مع انخفاض سعرها ، اما في

⊖ — حالة السلع الرديئة فأثر الاحلال يكون سالب ولذلك ترتبط الكمية المطلوبة من السلعة الرديئة بعلاقة طردية مع السعر. ويمكن توضيح ذلك من خلال الرسم البياني التالي.

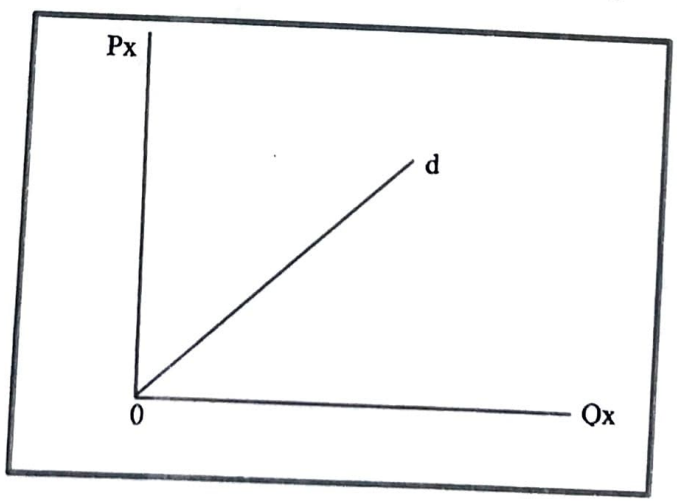

الاستثناء الثاني يتعلق بالسلع الاستفزازية :

وهي التي تطلب لذاتها ولكونها ذات أسعار عالية، مثل سلع الرفاهية من المجوهرات والاحجار الكريمة والتحف النادرة ذلك ان مستهلكي هذه السلع يعتقدون انهم يحصلون على منفعة من حيث:

1- استهلاك السلعة
2- استبعاد الاخرين عن شراءها
3- اعتقاد الافراد بان ارتفاع سعرها دليلا على جودتها مقل أدوات المساحيق التجميل

ان ارتفاع أسعار هذه السلع يؤدي الى زيادة الكمية المطلوبة منها وذلك لاستفزاز مشاعر الاخرين والمباهاة بشرائها، اما عند انخفاض أسعارها فان الكمية المطلوبة منها ستنخفض وذلك لانتفاء قدرتها على الاستفزاز ، مما تجدر الإشارة اليه هنا ان زيادة الدخول لذوي الدخل العالي هنا تؤدي الى زيادة الكمية المطلوبة من السلع الاستفزازية أي ان حالها حال السلع الاعتيادية على عكس سلعة جيفن انه الدخل يؤدي الى فان ارتفاع الكمية المطلوبة يؤدي الى انخفاض الكمية المطلوبة من السلعة ، أي ان العلاقة بين الكمية المطلوبة من السلعة الرديئة والدخل علاقة عكسية.

الاستثناء الثالث التوقعات :

عندما ينخفض سعر سلعة ما قد تنخفض الكمية المطلوبة منها على أساس توقع استمرار الانخفاض في المستقبل والعكس عندما يرتفع السعر تزداد الكمية المطلوبة وذلك لتوقع استمرار ارتفاع الأسعار بخاصة في الظروف التي يسود فيها الاقتصاد موجات تضخمية متتالية او حالات من المضاربة.

وعلى ايه حال ان ما يمكننا قوله ان قانون الطلب هو قانون عام والعمومية لا تعني الاطلاق او التماثل في سلوك كافة الوحدات المستهلكة او ان تتعادل السلع في درجة تأثر الطلب عليها بتغيرات الأسعار فلا شك ان هناك اختلافات كثيرة باختلاف نوعيات السلع والأسواق والازمنة ومجموعات المستهلكين ولكن هذا الاختلاف يتم دائما في إطار الشكل العام لعلاقة التناقض العكسية بين الكمية المطلوبة والسعر.

مرونة الطلب:

يقصد بالمرونة هي درجة استجابة متغير تابع لتغيرات الحاصلة في المتغير المستقل.

عند تحليلنا للعلاقة بين الكمية المطلوبة والسعر وجدنا ان هناك علاقة عكسية بينهما، وهذ يقودنا الى التعرض لمشكلة حساسة وهي درجة تأثر الكميات بالأسعار وهو ما يعرف بالمرونة السعرية:

مفهوم المرونة الطلب Elasticity: وهي ترتبط بتحديد رد الفعل ودرجة تأثر الكميات المطلوبة من سلعة معينة، بالتغيرات بالأسعار الموازية لها، بفرض ثبات الدخل وأسعار السلع الأخرى وأذواق المستهلكة وغيرها من العوامل.

المرونة المطلقة: والتي تمثل التغير في الكمية المطلوبة للتغيرات الحاصلة بالأسعار الموازية لها. وصيغتها

$$E = \frac{\Delta Q}{\Delta P} = \frac{Q2-Q1}{P2-P1}$$

المرونة النسبية: تمثل التغيرات النسبية في الكميات المطلوبة نسبة للتغيرات النسبية في الأسعار، وصيغتها

$$E = \frac{\%\Delta Q}{\%\Delta P} = \%\frac{\Delta Q}{Q} \div \%\frac{\Delta P}{P}$$

فلو كانت لدينا دالة الطلب حيث

$$Q = f(p)$$

فالمرونة النسبية تساوي

$$E = \frac{\Delta Q}{Q} \div \frac{\Delta P}{P}$$

$$= \frac{\Delta Q}{Q} \cdot \frac{P}{\Delta P}$$

$$= \boxed{\frac{\Delta Q}{\Delta P}} \cdot \boxed{\frac{P}{Q}}$$

أذن المرونة النسبية تساوي المرونة المطلقة مضروبة في مقلوب العلاقة الدالية، يمثل الحد الأول $\frac{\Delta Q}{\Delta P}$ ، التغيرات الحدية ، الحد الثاني $\frac{P}{Q}$. يمثل المتوسطات.

الطلب المرن EP>1 :

وهي الحالة التي تتغير فيها الكمية المطلوبة بنسبة اكبر من التغير في السعر، ومعامل المرونة السعرية أكبر من واحد، ومنحنى الطلب يتسطح في انحداره، وتصغر زاوية الميل على جزء من منحنى الطلب ويكون الطلب مرناً كلما كانت هناك بدائل.

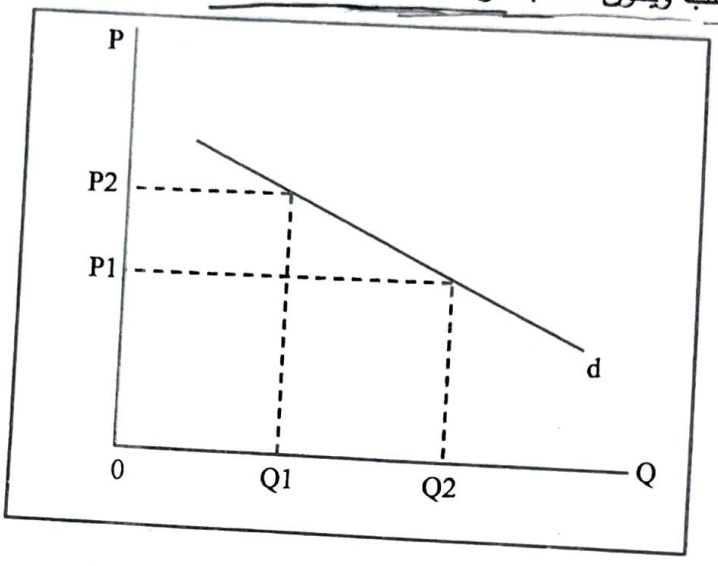

الطلب غير المرن EP<1

حيث تتغير الكمية بنسبة اقل من التغير الحاصل في السعر، ومعامل المرونة السعرية أكبر من صفر وأقل من الواحد الصحيح، ومنحنى الطلب ينحدر بشدة وتكبر زاوية الميل على جزء منه.

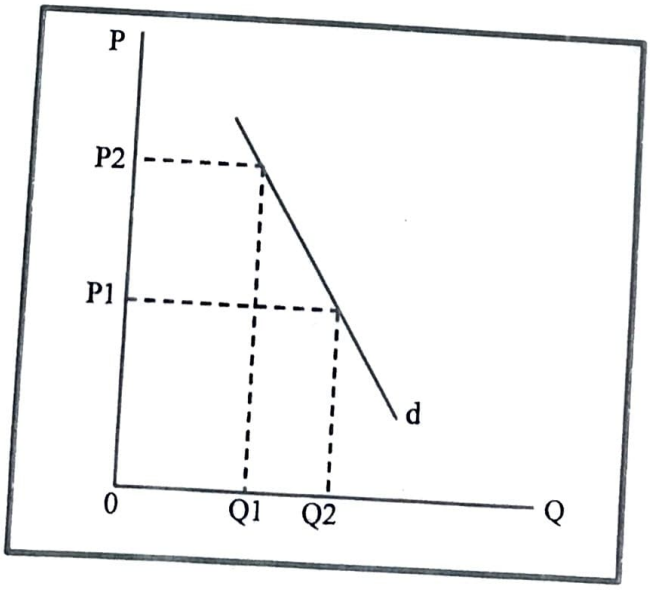

الطلب المتكافئ المرونة EP = 1 :

أي أن الكمية المطلوبة تتغير بنفس نسبة التغير الحاصل في السعر، ومعامل المرونة السعرية يساوي واحد، ومن خواص هذه المرونة ان الانفاق من وجهة نظر المستهلك لا يتغير منهما تغير السعر، أي ان الانفاق الكلي لن يتغير، وان الايراد الكلي من وجهه نظر المنتج لا يتغير مهما تغير السعر ومنحنى الطلب يأخذ شكل المنحنى المحدب باتجاه نقطة الأصل كما في الشكل.

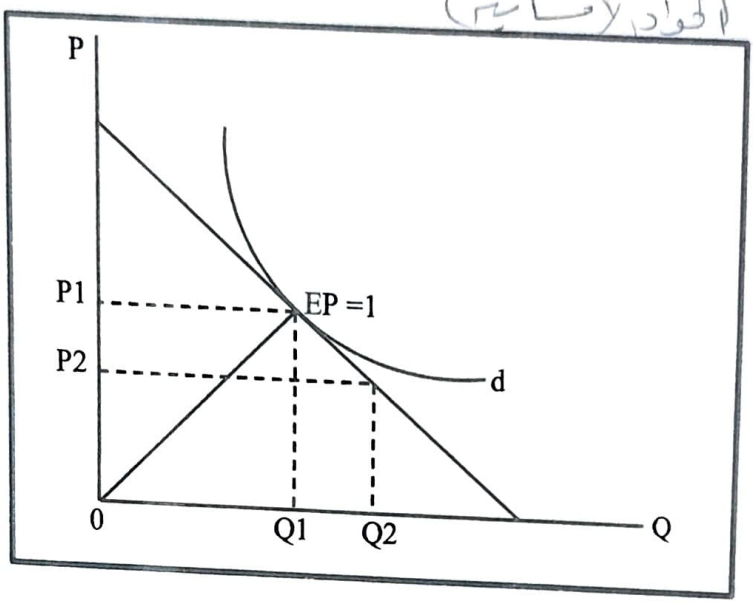

الطلب عديم المرونة EP = 0 :

اذ أن الكمية المطلوبة لا تستجيب للتغيرات الحاصلة في السعر، ومعامل المرونة يساوي صفر، ومنحنى الطلب يأخذ شكل الخط المستقيم العمودي، مثال على ذلك الطلب على الادوية.

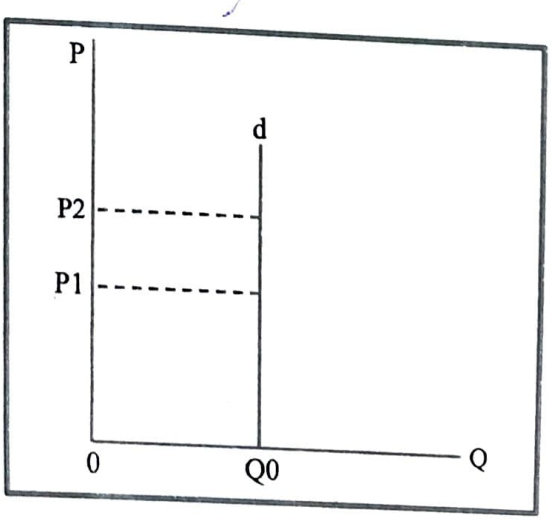

في معامل المرونة الإشارة تهمل

الطلب تام المرونة $EP = \infty$

أن الكمية تستجيب بشكل لانهائي لمستوى السعر السائد ، ومعامل المرونة يساوي (∞) ومنحنى الطلب يأخذ شكل الخط المستقيم الافقي، مثال على ذلك منحنى الطلب في المنافسة التامة، وهنا يكون المستهلكون مستعدون لشراء كامل الكمية التي يمكن شراؤها عند سعر معين ولكنهم غير مستعدون لشراء أي كمية أذا أرتفع السعر ولو بنسبة ضئيلة.

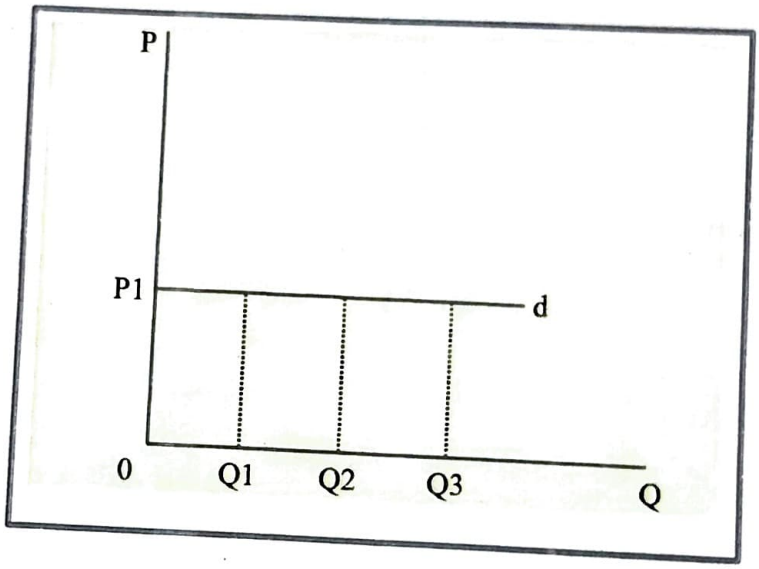

مرونة القوس :

وهي تقيس مدى استجابة الكمية المطلوبة من سلعة ما ولتكن (X) نسبة لتغير الحاصل في سعلا السلعة (X) وعلى نقطتين على منحنى الطلب.

ولتوضيح ذلك نفترض أنه عند مستوى السعر P1=4 فأن الكمية المطلوبة Q1=100، وعند مستوى P2=3 فأن الكمية المطلوبة Q2= 200.

A P1 = 4 Q1 = 100

B P2 = 3 Q2 = 200

نستخرج مرونة القوس بالانتقال أولاً من النقطة A الى النقطة B كالاتي :

$$EP = \frac{\Delta Q}{\Delta P} \cdot \frac{P}{Q}$$

$$= \frac{Q2-Q1}{P2-P1} \cdot \frac{P}{Q}$$

يساوي $(\frac{P}{Q})$ لذا فأن منحنى الطلب سيكون في النقطة (e) متكافئ المرونة ومعامل المرونة له تساوي واحد صحيح يعني أن :

$$Ep = -b \cdot \frac{P}{Q}$$

$$Ep = \frac{-b \cdot p}{a-bp} = -1$$

يحلها بواسطة السعر نحصل الى

$$P = \frac{a}{2b}$$

أما لو انتقلنا الى النقطة (g) سنجد أن منحنى الطلب في هذه النقطة مرناً، لماذا لأنه كلما يرتفع السعر ترتفع درجات المرونة (c) ومع ارتفاع السعر تنخفض معه الكمية المطلوبة، اذن سيلجأ المستهلك الى البدائل لذا فأن النقطة (g) تشير الى أن الطلب مرناً.

أما النقطة (k) فأن منحنى الطلب في هذه النقطة سيكون غير مرن، لماذا، لأنه مع انخفاض السعر فتنخفض المرونة، ومع انخفاض السعر تزداد الكمية المطلوبة.

أما لو انتقلنا الى النقطة (a) سنجد أن منحنى الطلب في هذه النقطة سيكون تام المرونة، لان السعر مرتفع والكمية المطلوبة صفر فعندما نقسم السعر على الصفر نحصل على نتيجة تساوي (∞)، أما عند النقطة (n) فأن منحنى الطلب في النقطة (n) يكون عديم المرونة لأنه السعر يساوي صفر والكمية متغيرة.

أما اذا كانت معادلة الطلب غير خطية فأنه يمكن قياس مرونة النقطة كالاتي:

نرسم منحنى الطلب على شكل منحنى ونرسم له مماس يمس المنحنى في النقطة (e) كما في الرسم البياني، ثم نسقط من نقطة التماس مستقيمين أحدهما على المحور الافقي محور الكميات والاخر على المحور العمودي محور الاسعار ونحصل على المثلثين (Δegr) و (Δkne).

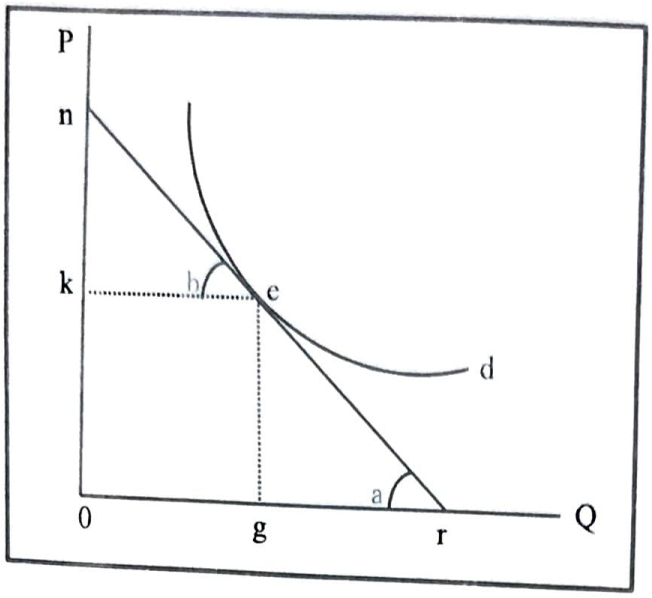

ونبـدأ أولاً بأسـتخراج مرونـة النقطـة علـى المحـور الافقـي محـور الكميـات فـي المثلـث (ger)

بأخذ زاوية الميل اي زاوية (a) والتي تساوي $\frac{\text{المقابل}}{\text{المجاور}}$ نحصل على $\frac{\Delta P}{\Delta Q} = \frac{ge}{gr}$

$$Ep = \frac{\Delta Q}{\Delta P} \cdot \frac{P}{Q}$$

وبما أن المرونة السعرية هي

$$Ep = \frac{gr}{ge}$$

نقلب زاوية الميل حتى نحصل على المقدار $(\frac{\Delta Q}{\Delta P})$

وأما المقدار $\frac{P}{Q}$ فأننا نحصل عليه من المستطيل (0keg) لذا فان $P = ge$ و $0g = a$

$$Ep = \frac{gr}{ge} \cdot \frac{ge}{0g}$$

$$Ep = \frac{gr}{0g}$$

والان نسـتخرج مرونـة النقطـة علـى محـور الاسـعار ونأخـذ المثلـث (kne) ونبـدأ باسـتخراج زاويـة الميل b للمثلث، اذن $\frac{\Delta p}{\Delta p} = \frac{kn}{ke}$ وبقلب زاوية الميل نحصل على المقدار $\frac{\Delta Q}{\Delta P}$

$$Ep = \frac{ke}{kn} \cdot \frac{0k}{ke}$$

$$Ep = \frac{0k}{kn}$$

والسعر $= 0k$ والكمية ke

أذن مرونة النقطة في النقطة e تساوي